

Distr.: General
12 July 2019
Arabic
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون

البند ٧٢ (ب) من القائمة الأولية*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل
حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة
لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان
والحرريات الأساسية

تعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة
والجبر وضمانات عدم التكرار، فايان سالفبولي، المقدم وفقا لقرار مجلس حقوق الإنسان ٧/٣٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/74/50

050819 050819 19-11907 (A)



تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمائم عدم التكرار

موجز

يتضمن هذا التقرير عن الاعتذارات عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي تقييم المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمائم عدم التكرار للإطار القانوني والمفاهيمي وللممارسات القائمة والدروس المستفادة بشأن المسألة، وتوصياته من أجل تصميم الاعتذارات وتنفيذها.

المحتويات

الصفحة

٤	أولا - مقدمة
٤	ثانيا - اعتبارات عامة
٤	ألف - تعريف الاعتذار العلني
٥	باء - اتباع نهج يركز على الضحايا في الاعتذارات
٥	جيم - إدماج منظور جنساني في الاعتذارات
٦	ثالثا - الإطار القانوني الدولي والاجتهادات القضائية فيما يتعلق بالاعتذارات
١١	رابعا - الإطار المفاهيمي للاعتذارات
١١	ألف - الاعتذارات والدافع
١٣	باء - الاعتذارات والإقرار والحقيقة
١٦	جيم - الاعتذارات والتوقيت
١٨	دال - إعداد الاعتذار: صفة المتكلم ومشاركة الضحايا وأسلوب تقديم الاعتذار
٢١	هاء - ما بعد الاعتذار: المتابعة وعدم التكرار والمصالحة
٢٣	خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

أولاً - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم من المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمائمات عدم التكرار، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٧/٣٦. وقد كرس المقرر الخاص هذا التقرير لتقييم الممارسات والدروس المستفادة فيما يتعلق باعتماد الاعتذارات عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني. وبغية إغناء التقييم، تُشاور المقرر الخاص مع الخبراء وأصحاب المصلحة ذوي الصلة، وعقد مشاورة مفتوحة. ويعرب لهم وللمجيبين على استبيانهم عن شكره على ما قدموه من إسهامات.

ثانياً - اعتبارات عامة

٢ - لأغراض هذا التقرير، تعتبر الاعتذارات قيد المناقشة اعتذارات علنية، وليست اتصالات خاصة بين أفراد. ولا يعني هذا التركيز عدم تحلي الاعتذارات الخاصة بالأهمية. والواقع أن الاعتذارات الخاصة الصادرة عن المسؤولين عن الأضرار السابقة قد تؤدي دوراً قيماً بالنسبة لبعض الضحايا في تقبل العواقب الناجمة عن تلك الأضرار^(١). ولذلك، لا ينبغي أن يفسر ما ورد في هذا التقرير عن دور الاعتذار العلني على أنه تشجيع على عدم تقديم اعتذارات خاصة.

ألف - تعريف الاعتذار العلني

٣ - كانت الأمم المتحدة قد عرّفت الاعتذارات العلنية، بما في ذلك الاعتراف بالوقائع وقبول المسؤولية، باعتبارها عنصراً من عناصر "الترضية" التي يمكن اعتبارها بمثابة جبر للأضرار التي تلحق بالضحايا (انظر قرار الجمعية العامة ١٤٧/٦٠، المرفق، المادة ٢٢ (ه)). وبعد أن استعرضت مجموعة واسعة التنوع من الاعتذارات، فضلاً عن مجموعة واسعة من الموارد الأكاديمية والمتعلقة بالسياسات (المرجع نفسه، المادة ٨ والمواد ١٢-٢٣ منه)، يمكنني أن أعرض هاهنا التعريف التالي الأكثر شمولاً للاعتذار العلني لانتهاكات حقوق الإنسان من النوع الذي يجري النظر فيه في هذه الوثيقة:

(أ) إقرار بأذى محددٍ بالإسم أرتكب عن عمد أو عن إهمال؛

(ب) اعتراف صادق بالمسؤولية الفردية أو التنظيمية أو الجماعية عن ذلك الأذى؛

(ج) إصدار بيان عام يتم فيه الإعراب عن الأسف أو الندم فيما يتصل بالفعل غير المشروع، أو الأفعال غير المشروعة، أو الإغفال، مع إبداء الاحترام الواجب للضحايا ولكرامتهم وحساسيتهم؛

(د) ضمان عدم التكرار^(٢).

(١) انظر، على سبيل المثال، نيكولاس نافوتشيز، الاعتراف الرسمي بالخطأ Tavuchis Mea Culpa: علم الاجتماع، الاعتذار والمصالحة، ستانفورد، كاليفورنيا، مطبعة جامعة ستانفورد (Stanford University، California)، Press، ١٩٩١.

(٢) انظر أيضاً كيران ماكيفوي McEvoy and others، الاعتذارات والتجاوزات والتعامل مع الماضي: كيف يمكن القول عفوياً (بلفاست، جامعة كوينز في بلفاست، ٢٠١٩).

٤ - دفعت أهمية الاعتذارات من حيث التعامل مع الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان بعض المعلقين إلى القول إننا نعيش الآن "عصر الاعتذار"^(٣). إذ قدّم الرؤساء ورؤساء الوزراء والقادة العسكريون وكبار الشخصيات الدينية وممثلو الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة أو ممثلو الحركات السياسية التي ينتمون إليها وجهات أخرى، اعتذارات علنية عن الأضرار السابقة في سياقات العدالة الانتقالية. ويتضمن هذا التقرير استكشافاً لبعض المواضيع الرئيسية ذات الصلة بالاعتذارات العلنية بغية وضع مخطط عملي للمساعدة في تصميم وتقديم اعتذارات أكثر فعالية.

٥ - هناك موضوعان رئيسيان يشكلان الأساس الذي يستند إليه التوجيه الوارد في هذا التقرير، وهما وجوب أن تركز الاعتذارات على الضحايا ووجوب أن يُدرج منظور جنساني في جميع الاعتذارات.

باء - اتباع نهج يركز على الضحايا في الاعتذارات

٦ - ثمة نقاش لا يستهان به في المؤلفات الأكاديمية والمركزة على السياسة العامة في سياق العدالة الانتقالية بشأن اتباع نهج يركز على الضحايا في تناول هذا الموضوع. ففي النهج الذي يركز على الضحايا في الاعتذارات، ينصب التركيز بشكل أساسي على حقوق الضحايا وقوّتهم ووجهات نظرهم. وفي الممارسة العملية، لا يمكن في إطار هذا النهج استخدام الاعتذارات لتفادي حقوق الضحايا في العدالة والحقيقة أو جبر الأضرار، أو التدخل فيها بطريقة أخرى بل ينبغي أن ينظر إليها بوصفها إحدى الطرق لإيصال تلك الحقوق، بسبل تشمل تمكين الضحايا من ممارسة قوّتهم في إعداد الاعتذارات وتقديمها. ويجب أن تُراعى وأن تُحترم وجهات نظرهم وتعليقاتهم في سياق اختيار الكلمات المستخدمة في الاعتذارات وفي أسلوب وسياق تقديمها^(٤). وعلاوة على ذلك، فإنه لا يمكن إكراههم أو الضغط عليهم بسبل أخرى لقبول الاعتذار باسم المصالحة أو الأهداف الأكبر الأخرى باسم الوحدة الاجتماعية.

جيم - إدماج منظور جنساني في الاعتذارات

٧ - بغية إدماج المنظور الجنساني في عمليات العدالة الانتقالية، لا بد من مراعاة الاعتبارات المتعلقة بنوع الجنس في جميع مراحل العملية، منذ البداية وحتى مرحلة التنفيذ، بما في ذلك مراحل التصميم ووضع الاختصاصات والاستعراض والتحليل واتخاذ القرار^(٥). وعلى وجه الخصوص، تنطوي العملية على الاعتراف بطبيعة الأضرار السابقة المتصلة بنوع الجنس؛ والوعي بوجود مخاطر إدامة أوجه عدم المساواة بين

(٣) رودا هاورد هاسمان ومارك غيبني - Hassmann and Mark Gibney، "مقدمة" في عصر الاعتذار: مواجهة الماضي: *Facing Up to the Past*, Mark Gibney and others, eds., (Philadelphia, Pennsylvania, University of Pennsylvania Press، ٢٠٠٨)، مطبعة جامعة بنسلفانيا.

(٤) فعلى سبيل المثال، أشيد بوزارة الدفاع الوطني في إكوادور بسبب الاعتذار الذي أصدرته في عام ٢٠١٧ عن الحرمان غير القانوني من الحرية والتعذيب اللذين تعرض لهما رجال الكوماندوز الذين يُعتقد أنهم شاركوا في خطف الرئيس من القاعدة الجوية في تاورا Taura في عام ١٩٨٧، نظراً لتنسيق الاعتذار عن طريق أفرقة تضم ممثلين من مكتب حقوق الإنسان التابع للوزارة، ومكتب أمين المظالم والمنظمات ذات الصلة الممثلة للضحايا. وأعتبر التوصل إلى توافق في الآراء مع الضحايا ذاتهم ومع أسرهم أمراً أساسياً في نجاح الاعتذار وفي إعادة الكرامة إلى الضحايا. (بيان مقدم إلى المقرر الخاص من قبل مكتب أمين المظالم في إكوادور) انظر أيضاً www.dpe.gob.ec/defensoria-del-pueblo-presente-disculpas-publicas-los-excomandos-la-base-aerea-taura-guayaquil (بالإسبانية فقط).

(٥) ياسمين أحمد وآخرون، "وضع مبادئ جنسانية للتعامل مع تركة الماضي"، *International Journal of Transitional Justice*، المجلد ١٠، رقم ٣.

الجنسين من خلال آليات العدالة الانتقالية، بما في ذلك الاعتذارات العلنية؛ وإزالة الحواجز التي تحول دون المشاركة، ولا سيما بالنسبة للنساء؛ والقيام على نحو ملائم بمعالجة الاحتياجات الجنسانية. ويمكن أن تُجرب الأضرار التي لها بعد جنساني واضح، مثل العنف الجنسي في أثناء الحرب، إذا ما أُشير إليها بشكل غير مباشر تحت مظلة الواسعة لانتهاكات حقوق الإنسان^(٦). ولذلك ينبغي تناول الأضرار الجنسانية بصورة لا لابس فيها في الاعتذارات العلنية، وينبغي أن يشارك الضحايا والناجون في أي مشاورات تتعلق بمحتوى الاعتذارات عن هذه الأضرار أو سياقها أو تقديمها^(٧). وفي بعض الحالات، قد يكون من المناسب النظر في نوع جنس الشخص الذي يقدم الاعتذار. وبصورة أعم، يقضي إدماج المنظور الجنساني في الاعتذارات أن تشارك المرأة في جميع مراحل عملية الاعتذار، بدلا من اعتبارها متلقية سلبية للاعتذار.

ثالثا - الإطار القانوني الدولي والاجتهادات القضائية فيما يتعلق بالاعتذارات

٨ - هناك بعض السياقات المحلية التي وُضعت فيها الاعتذارات على تحمّل قانوني^(٨). وقد عرّفت الأمم المتحدة مفهوم العدالة الانتقالية بأنه يشمل كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركية من التجاوزات السابقة الواسعة النطاق، بغية كفالة المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة (S/2004/616، الفقرة ٨). وقد حدد إطار الأمم المتحدة الركائز الأربع للعدالة الانتقالية، وهي: الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات بعدم التكرار (المرجع نفسه). وعادة ما تعتبر الاعتذارات العلنية ضمن ركيزة التعويضات (انظر قرار الجمعية العامة ١٤٧/٦٠ المادة ٢٢ (ه)).

٩ - وتحتل المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني المرتبة الثانية في جملة المصادر القانونية للقانون الدولي، وتعتبر من الوثائق النافذة في مساعدة الدول الأعضاء، فضلا عن المحاكم الدولية والمحلية، في تفسير الحق في الجبر بموجب القانون الدولي. وتعتمد لجنة مناهضة التعذيب على تعريف الجبر المنصوص عليه فيها لتفسير الحق في الجبر لضحايا التعذيب (اتفاقية مناهضة التعذيب

(٦) كاترين ماكينون، "هل النساء من جنس البشر؟ وحوارات دولية أخرى" Catharine A. MacKinnon, *Are Women Human? And Other International Dialogues* (Cambridge, Massachusetts, Harvard University Press, 2006) الصفحة ١٨٠.

(٧) أليس ماكلاشلان، "نوع الجنس والاعتذار العلني"، Alice MacLachlan, "Gender and public apology", *Transitional Justice Review*، المجلد ١ رقم ٢. للاطلاع على استثناء ملحوظ، أنظر الاعتذار ذا التوجه الجنساني على وجه التحديد الوارد في البيان الذي أدلى به في اليوم الدولي للمرأة في عام ٢٠١٠ رئيس سيراليون، في ذلك الحين، إرنست باي كوروما الذي اعتذر فيه لجميع النساء اللاتي وقعن ضحايا في أثناء الحرب الأهلية الوحشية التي دارت رحاها في عام ١٩٩٠، والذي أعقبه تنفيذ قوانين العدل بين الجنسين في سيراليون ووضع خطة استراتيجية وطنية بشأن المساواة بين الجنسين. (قدمته مؤسسة سيراليون الوطنية لحقوق الإنسان. انظر أيضا المركز الدولي للعدالة الانتقالية "أكثر من كونه كلمات: الاعتذار هو شكل من أشكال الجبر" (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)، International Centre for Transitional Justice, "More than words: apologies as a form of reparation"، الصفحة ٩ من النص الانكليزي.

(٨) فعلى سبيل المثال، ينص قانون الاعتذار لعام ٢٠١٦ (اسكتلندا) على أنه لا يمكن استخدام الاعتذار في بعض الدعاوى المدنية دليلا على تحديد المسؤولية أو الإضرار من نواح أخرى بالشخص الذي يقدم الاعتذار أو بالشخص الذي يقدمه بالنيابة عنه. وتشير الملاحظات التفسيرية للقانون إلى أن الغرض من تقديمه كان تحقيق غرض أوسع نطاقا يتمثل في التشجيع على تغيير المواقف الثقافية والاجتماعية تجاه عملية الاعتذار.

وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، المادة ١٤)، بأنه يشمل الاعتذار العلني بوصفه وسيلة من وسائل "الترضية"^(٩). وأُعدت نُسخ مشابه بشأن تفسير الجبر ضمن نطاق العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية^(١٠). وقد أعدت لجنة القانون الدولي مشاريع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً (قرار الجمعية العامة، المرفق ٨٣/٥٦)، بما في ذلك الاعتذارات باعتبارها شكلاً من أشكال جبر الضرر الناجم عن الفعل غير المشروع دولياً (انظر المرجع نفسه، المادة ٣٧). كما تُعتبر تقارير وتعليقات مختلفة أخرى صادرة عن الأمم المتحدة الاعتذارات بمثابة تدبير جبر رمزي وجماعي يهدف إلى تقديم ترضية للضحايا عن طريق الاعتراف بكونهم ضحايا والاعتراف كذلك بالمعايير المجتمعية التي تم تجاوزها (انظر A/69/518؛ A/HRC/14/22؛ A/HRC/21/46؛ CCPR/C/158)^(١١). وذهب بعض المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، إلى حد القول بأن الاعتذارات الرسمية والاعتراف الرسمي بمسؤولية الدولة يمكن أن يكونا أكثر فعالية من التعويض المالي لضحايا الجرائم العنيفة، مثل التعذيب أو العنف الجنسي (انظر A/HRC/4/33 و A/HRC/14/22).

١٠ - كما ترد الاعتذارات في الاجتهادات القضائية الصادرة عن عدد من المحاكم الدولية، وإن كان ذلك يجري عادة في سياق التخفيف من عقوبة المتهمين في مرحلة إصدار الأحكام عليهم. فعلى سبيل المثال، في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أدلى ثلث المتهمين المحكوم عليهم والبالغ عددهم ٩٠ متهماً ببيانات اعتذار، أدلى بـ ١٩ منها في إطار إقرارهم بالذنب. وفي قضية واحدة معروفة، أقرت الرئيسة السابقة لجمهورية صربسكا، بيليانا بلافسيتش، بوصفها المتهمه في القضية، بأنها مذنبه بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وأدلت ببيان اعتبرته المحكمة بمثابة بيان اعتذار وحكمت عليها بالسجن لمدة ١١ عاماً^(١٢). وأدى بيانها وإقرارها بالذنب إلى إسقاط هيئة الادعاء بعض التهم الموجهة إليها، ولا سيما تهمة الإبادة الجماعية. ومع ذلك، وبعد منحها فرصة الإفراج المبكر من السجن، اعترفت بلافسيتش بأن حركتها تلك كانت حركة استراتيجية أرادت بها تجنب إنزال عقوبة أقسى بحقها وقالت إنها "لم تفعل شيئاً خاطئاً". وفي ضوء البيان الذي أدلت به، قدمت شخصيات بارزة في مجالي السياسة والعدالة الانتقالية، بمن فيهم وزيرة خارجية سابقة للولايات المتحدة الأمريكية، السيدة مادلين أولبرايت، والرئيس السابق للجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا، أليكس بوريني، أدلة تدعم بلافسيتش، وأكدت تلك

(٩) لجنة مناهضة التعذيب، التعليق العام رقم ٣ (٢٠١٢) بشأن تنفيذ الدول الأطراف للمادة ١٤.

(١٠) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم ٣١ (٢٠٠٤) بشأن طبيعة الالتزام القانوني العام المفروض على الدول الأطراف في العهد.

(١١) انظر، على سبيل المثال، *Rule-of-Law Tools for Post-Conflict States: Reparations programmes*: أدوات سيادة القانون لدول ما بعد النزاع: برامج الجبر، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.08.XIV.3؛ انظر أيضاً Pablo de Greiff، "دور الاعتذار في عمليات المصالحة الوطنية: لخلق الثقة بالمؤسسات الجديدة بالثقة" في عصر الاعتذار. "The Role of Apologies in National Reconciliation Processes: On Making Trustworthy Institutions Trusted" in *The Age of Apology*.

(١٢) اعترض عدد من الحاضرين على ما إذا كان بيان بلافسيتش بمثابة اعتذار، على الرغم من الإشادة به على هذا النحو. وذكرت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، كارلا ديل بونتي أن: "[بلافسيتش] قامت من مقعدها في أثناء جلسة النطق بالحكم عليها وتلت بياناً كاملاً مُعمّماً يتضمن اعترافاً رسمياً بالخطأ ولكنه يخلو من أية تفاصيل. ولقد استمعنا إلى اعترافاتها وأنا في حالة من الرعب، لعلمي أنها لا تقول شيئاً". كارلا ديل بونتي، "المدعية العامة: المواجهات مع أسوأ مجرمي البشرية وثقافة الإفلات من العقاب، *Madame Prosecutor: Confrontations with Humanity's Worst Criminals and the Culture of Impunity* (نيويورك، Other Press، ٢٠٠٨)، الصفحة ١٦١.

الشخصيات على أهمية بيانها في تحقيق المصالحة في المنطقة^(١٣). وفي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، أعرب سدس المتهمين البالغ عددهم ٦٢ متهماً عن بعض الندم، في نهاية المطاف، على ما ارتكبه من جرائم في الماضي^(١٤). وخلافاً لما جرى في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لم يُدل أي من المتهمين ذوي الرتب العليا باعتذار. فعلى سبيل المثال، لم يعتذر رئيس الوزراء السابق في رواندا وقت حدوث الإبادة الجماعية، جان كامباندا، عن مشاركته الفعالة في ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية ولم يعرب عن "الندم أو الأسف أو التعاطف مع الضحايا في رواندا"، رغم أن المحكمة أعطته الفرصة للقيام بذلك^(١٥).

١١ - وفي الدوائر الاستئنائية في المحاكم الكمبودية، قدم كاينغ غويك إيفا اعتذاراً، وهو معروف باسم "داتش"، وكان يشغل سابقاً منصب رئيس مركز الاحتجاز الشائن، إس-٢١، الكائن في سجن تول سلينغ، حيث تعرض ٢٠.٠٠٠ شخص للتعذيب والقتل. وفي أثناء محاكمته على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها، أعرب عن شعوره بالندم على الجرائم التي ارتكبتها تحت نظام الخمير الحمر، واعترف بمسؤوليته واعتذر وجاهياً للعدد القليل من الناجين من مركز الاحتجاز إس-٢١. ووافقت المحكمة على طلب مقدم من الضحايا لتجميع ونشر بيانات اعتذاره لتكون بمثابة تديير للجبر. بيد أن الأطراف المدنية لم يكونوا على علم تام بأن المحكمة يمكنها أن تمنح جبراً جماعياً ومعنوياً، مما أزعجهم وأحبطهم عندما علموا أنهم لا يستطيعون الحصول على تعويضات نقدية فردية. وعلاوة على ذلك، فإن نجاح الاعتذار وتأثيره الواسع النطاق على المصالحة في كمبوديا ما برحا مثار شك. ولم يقدم أي من المتهمين الآخرين اعتذاراً أمام المحكمة.

١٢ - وتم إدراج بيان اعتذار في إطار أمر التعويض في قضية "المدعي العام ضد أحمد الفقي المهدي" المعروضة على المحكمة الجنائية الدولية. وبعد إقرار المتهم بأنه مذنب، حُكم عليه بالسجن لمدة تسع سنوات على ارتكابه جريمة حرب تتمثل في تعمد توجيه هجمات ضد الآثار التاريخية والمباني المخصصة للدين، بما في ذلك تسعة أضرحة ومسجد واحد في تمبكتو - مالي في تموز/يوليه ٢٠١٢^(١٦). وفي جلسة النطق بالحكم، قال إنه "نادم حقاً" وإنه يأسف لجميع الأضرار التي نجمت عن أفعاله^(١٧). وأمرت المحكمة بنشر بيان الاعتذار على موقع المحكمة على شبكة الإنترنت، مشفوعاً بمقتطفات من الفيديو وترجمة لما يتصل بها محاضر، بوصفها من تدابير الجبر الرمزية^(١٨). وعلى الرغم من أن المحكمة قد اعتبرت

(١٣) انظر يلينا سوبوتيتش Jelena Subotić، "قسوة الندم الكاذب: بيليانا بلافسيتش في لاهاي"، جنوب شرقي أوروبا، *Southeastern Europe*، "The cruelty of false remorse: Biljana Plavšić at The Hague"، المجلد ٣٦، رقم ١.

(١٤) أوليفر ديغلان Diggelmann، "المحاكم الجنائية الدولية والمصالحة: reflections on the role of remorse and apology"، *Journal of International Criminal Justice*، المجلد ١٤ رقم ٥. انظر أيضاً، ألان تيغر Tieger "الندم وتخفيف العقوبة في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة"، "Remorse and mitigation in the International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia"، المجلد ١٦، رقم ٤.

(١٥) المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، المدعي العام ضد جان كامباندا، القضية رقم ICTR 97-23-S، الحكم والعقوبة، ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، الفقرة ٥١.

(١٦) المحكمة الجنائية الدولية، "المدعي العام ضد أحمد الفقي المهدي"، القضية رقم ICC-01/12-01/15-171، الحكم والعقوبة، الدائرة الابتدائية السابعة، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

(١٧) انظر www.icc-cpi.int/mali/al-mahdi/Documents/Al-Mahdi-Admission-of-guilt-transcript-ENG.pdf.

(١٨) المحكمة الجنائية الدولية، "المدعي العام ضد أحمد الفقي المهدي"، القضية رقم ICC-01/12-01/15-236، أمر بجبر الضرر، الدائرة الابتدائية السابعة، ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٧، الفقرة ٧١. للاطلاع على المزيد من المناقشات المتعلقة بالتعويضات في "قضية المهدي"، انظر فرانسيسكا كابوني Francesca Capone "تقييم الأمر بجبر الضرر الخاص بقضية المهدي،

الاعتذار ”حقيقياً وقطعياً ومتعاطفاً“، فقد شكك بعض الضحايا في توقيتها، وفي الإدلاء به في قاعة المحكمة، وفي صدق الندم المعروض، ورفضوه علناً^(١٩). وفي قضية ”المدعي العام ضد جيرمين كاتانغا“، التي حُكم فيها على المتهم بالسجن لمدة ١٢ سنة بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية^(٢٠)، لم يعتذر المتهم خلال مرحلة المحاكمة ولا خلال مرحلة النطق بالحكم عليه^(٢١). ومع ذلك، قام في أثناء احتجاجه بتغيير موقفه وبنشر شريط فيديو يعرب فيه عن اعتذاره، مشفوعاً بمحاضر جلسة مراجعة الحكم، المعقودة في عام ٢٠١٥^(٢٢). ولم يقترن الاعتذار بترحيب الضحايا بحجة أنه ليس مقصوداً على الجرائم التي ارتكبتها كاتانغا وعلى الأشخاص الذين تسبب في إيدائهم، - ومرة أخرى، كان الاعتذار حركة استراتيجية محسوبة لتفادي عقوبة أفسى^(٢٣).

١٣ - وأكثر الاجتهادات القضائية تقدماً التي صدرت عن المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان بخصوص الاعتذارات كانت من محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان^(٢٤). فقد حكمت هذه المحكمة في قراراتها بشأن الجبر بتقديم اعتذارات علنية كشكل من أشكال الترضية، حيث حكمت في عدد من القضايا البارزة بأنه يتعين على الدول ألا تكفي بالاعتراف بمسؤوليتها عن الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان، بل يتعين عليها أيضاً الاعتذار للضحايا^(٢٥). فعلى سبيل المثال، في قضية ”خطة مجزرة دي سانشير ضد غواتيمالا“، تناولت المحكمة واقعة قتل ٢٦٨ قروياً معظمهم من قبائل مايا، من قبل القوات المسلحة في غواتيمالا في عام ١٩٨٢^(٢٦). وعلى الرغم من الاعتذار الذي قدمته الدولة سابقاً، والذي أدلى به النائب

وعناصره الابتكارية: التعويض عن الجرائم المرتكبة ضد التراث الثقافي“، *Journal of International Criminal Justice*، *مجلة العدالة الجنائية الدولية*، المجلد ١٦، رقم ٣.

- (١٩) المحكمة الجنائية الدولية، ”المدعي العام ضد أحمد الفقي المهدي“، أمر بجبر الضرر، الفقرة ٧٠.
- (٢٠) المحكمة الجنائية الدولية، ”المدعي العام ضد جيرمين كاتانغا“، القضية رقم ICC-01/04-01/07-3436، الحكم الصادر عملاً بالمادة ٧٤ من النظام الأساسي، الدائرة الابتدائية الثانية، ٧ آذار/مارس ٢٠١٤.
- (٢١) المحكمة الجنائية الدولية، ”المدعي العام ضد جيرمين كاتانغا“، القضية رقم ICC-01/04-01/07-3728، أمر بجبر الضرر عملاً بالمادة ٧٥ من النظام الأساسي، الدائرة الابتدائية الثانية، ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧، الفقرة ٣١٥.
- (٢٢) المحكمة الجنائية الدولية، ”المدعي العام ضد جيرمين كاتانغا“، القضية رقم ICC-01/04-01/07-3615، قرار بشأن إعادة النظر في تخفيض العقوبة المفروضة بحق جيرمين كاتانغا، دائرة الاستئناف، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، الفقرتان ١٤ و ٤٦.
- (٢٣) المرجع نفسه، الفقرات ٤١ و ٨٠ و ٨٤.

(٢٤) هناك قدر محدود جداً من الاجتهادات القضائية ذات الصلة بموضوع الاعتذارات منبثقة من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في سياق العدالة الانتقالية. يتضمن حكم واحد أصدرته المحكمة إشارة إلى الاعتذار، لكنه جاء في سياق إيداء مؤسسي للأطفال في أيرلندا. انظر *European Court of Human Rights, Grand Chamber*، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، الدائرة الأولى ”قضية أوكيني ضد أيرلندا“، ١٠/٣٥٨١٠، الحكم (جوهر الدعوى والترضية)، ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. أصدرت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب أوامر بجبر الضرر، ولكن لم يشترط أي منها تقديم اعتذار رسمي. انظر، على سبيل المثال، البلاغ رقم ٠٤/٢٩٥، قضية ”متندى المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان في زمبابوي ضد زمبابوي“، *Zimbabwe Human Rights NGO Forum v. Zimbabwe*، الفقرتان ١٣١ و ١٣٦؛ والبلاغ رقم ٠٩/٣٦٨، قضية ”عبد الهادي وآخرون ضد السودان“، *Abdel Hadi and others v. Sudan*.

(٢٥) محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، قضية ”باماك - فيلاسكيز ضد غواتيمالا“، *Case of Bámaca-Velásquez v. Guatemala*، الحكم (Reparations and Costs)، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٢، الفقرة ٨٤.

(٢٦) محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، قضية ”خطة مجزرة دي شانسييز ضد غواتيمالا“، *Case of the Plan de Sánchez Massacre v. Guatemala*، الحكم (Reparations)، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

السابق لرئيس غواتيمالا، والاعتراف العلني بمسؤولية الدولة والالتزام بإصلاح الضرر^(٢٧)، فقد قررت المحكمة مع ذلك "أن الاعتذار كيما يكون فعالاً بشكل كامل بمثابة تعويض للضحايا وكيما يكون بمثابة ضمانة بعدم التكرار، فيجب على الدولة أن تسن قانوناً عاماً تعترف فيه بمسؤوليتها عن الأحداث التي وقعت"^(٢٨). وأمرت المحكمة أيضاً بإحياء ذكرى الذين أُعدموا، وباحترام عادات وتقاليد مجتمعات الشعوب الأصلية المعنية، وبضرورة ترجمة الحكم إلى لغتهم^(٢٩).

١٤ - وفي حكم آخر بشأن اعتبار الاعتذار بمثابة تدبير لجبر الضرر الناجم عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، تناولت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان المجازر التي تعرض لها ما يقرب عددهم من ١٠٠٠ من المدنيين، بمن فيهم العديد من الأطفال، من قبل القوات المسلحة السلفادورية في بلدة إلموزوتي El Mozote وما حولها في عام ١٩٨١^(٣٠). وعلى غرار قضية "خطة مجزرة دي سانشيز"، اعتذرت الدولة سابقاً عن الانتهاكات. وفي الذكرى السنوية العشرين لاتفاق السلام، ألقى رئيس السلفادور موريسيو فونيس خطاباً في بلدة إلموزوتي El Mozote، اعترف فيه بمسؤولية الدولة عن المجزرة، وقدم قائمة بأسماء الضحايا واعتذر للضحايا باسم الدولة^(٣١). وفي الحكم الذي أصدرته المحكمة بهذا الصدد، حددت المعايير اللازمة التالية للاعتذار: (أ) ينبغي الاتفاق عليه مع الضحايا؛ (ب) وينبغي أن يقدم علانية؛ (ج) وينبغي أن يُقدّم في المكان الذي ارتكبت فيه الجرائم؛ (د) وينبغي أن يشمل الاعتراف بالمسؤولية عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت؛ (هـ) وينبغي أن يحضر الضحايا والناجون الاحتفال أو أن يشاركوا فيه؛ (و) وينبغي أن يقدم الاعتذار من قبل المسؤولين الرفيعة المستوى وينبغي لهم أن يشاركوا في المراسم الخاصة بذلك؛ (ز) وينبغي تسجيل الاحتفال ونشره في جميع أنحاء البلد^(٣٢). وهذه المعايير تستخدم على نطاق واسع في جميع نصوص الاجتهادات القضائية المنبثقة من المحكمة^(٣٣). وفي قضية "خطة مجزرة دي سانشيز"، رأت المحكمة أنه تم استيفاء هذه المعايير، ومن ثم وافقت على بيان الاعتذار الذي قدمته الدولة ولم تأمر بتقديم اعتذار علني جديد^(٣٤).

(٢٧) المرجع نفسه، الفقرة ٩٢.

(٢٨) المرجع نفسه، الفقرة ١٠٠.

(٢٩) المرجع نفسه، الفقرتان ١٠٢ و ١٠١ انظر أيضاً محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، "قضية شعوب كيتشوا الأصلية في ساراياكو ضد إكوادور"، *Case of the Kichwa Indigenous People of Sarayaku v. Ecuador*، الحكم (Merits and Reparations)، ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

(٣٠) محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، Inter-American Court of Human Rights، قضية "المجازر التي وقعت في بلدة إلموزوتي ضد السلفادور"، *Case of the Massacres of El Mozote and nearby places v. El Salvador*، الحكم (Merits, Reparations and Costs)، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

(٣١) المرجع نفسه، الفقرة ١٩.

(٣٢) المرجع نفسه، الفقرة ٣٥٧.

(٣٣) محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، قضية "غوابورو وآخرون ضد باراغواي"، *Case of Goiburú and others v. Paraguay*، الحكم (Reparations and Costs, Judgment Merits)، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، الفقرة ١٧٣؛ محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، *Case of the "Las Dos Erres" Massacre v. Guatemala*, Judgment (Preliminary Objection, Merits, Reparations and Costs)، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، الفقرات من ٢٦١ إلى ٢٦٣.

(٣٤) Inter-American Court of Human Rights، *Case of the Massacres of El Mozote*، الفقرة ٣٥٧.

١٥ - ويلاحظ المقرر الخاص أن بعض المحاكم الجنائية الدولية تميل إلى الترحيب بتقديم اعتذارات علنية بسخاء، دون أن تكون ملزمة إلى حد مفرط إزاء تنفيذ محتوياتها أو متابعتها. وكما يتضح من قضية بلافسيش، هناك قدر كبير من الميل نحو المصالحة في سياق المحاكمات القانونية الدولية. غير أن هذا الزخم ينبغي ألا يؤدي إلى تعليق التقييم الناقد لجودة وفعالية الاعتذار. وتُعدُّ الاجتهادات القضائية المنبثقة من كل من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب متخلفة فيما يتعلق باستخدام الاعتذار عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ومع ذلك، وعلى النحو المفصل أعلاه، فقد أولت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان اعتباراً أكثر جدية بكثير لمسألة استخدام الاعتذار. وبالاتزان مع المخطط المقترح في الفرع خامساً أدناه، يرى المقرر الخاص أن الخبرة المكتسبة في هذا المجال ينبغي أن تنير الطريق أمام أية محكمة دولية - أو أية محكمة محلية في الحقيقة - تنظر في مسألة الاعتذارات في سياقات العدالة الانتقالية.

رابعاً - الإطار المفاهيمي للاعتذارات

ألف - الاعتذارات والدافع

١٦ - يتَّسم الدافع وراء إصدار اعتذار علني في أي سياق للعدالة الانتقالية في كثير من الأحيان بأهمية حاسمة في تحديد فعالية أو شرعية الاعتذار العلني. وتصدر الاعتذارات في مثل تلك السياقات في كثير من الأحيان بدافع من بعض العوامل التالية أو كلها: (أ) رغبة الدولة أو جماعة مسلحة أو منظمة بطي صفحة الماضي والتبشير بعهد جديد؛ (ب) ضرورة قيام القيادة الفردية أو الجماعية بممارسة السلطة المعنوية و "وضع الأمور في نصابها الصحيح" في معالجة الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان؛ (ج) وممارسة الضغط من قبل الضحايا المباشرين أو الهيئات التمثيلية للضحايا أو وسائط الإعلام؛ (د) وربط الضغوط القانونية أو السياسية إما بالتحقيق الجنائي وإما بعملية الكشف عن الحقيقة والتعافي^(٣٥).

١٧ - وكما يتضح من تنوع تلك الدوافع، تشمل الاعتذارات عموماً عناصر رجعية وعناصر تطلعية على حد سواء، حيث تعترف ليس بالأضرار التي وقعت في الماضي فحسب، وإنما تبشر أيضاً بمستقبل أفضل^(٣٦). وتشمل العناصر الرجعية تحمّل المسؤولية عن الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان، والإقرار الصادق بما جرى وتسمية الخطأ الكامن في تلك الأضرار بمسئلاته^(٣٧). وتتناول العناصر التطلعية صورة "فرد معافي أو أمة معافاة"^(٣٨)، وبدايةً ليس لعهد جديد وانفصال عن ثقافات العنف السائدة في

(٣٥) انظر نيك سميث، Nick Smith، "كنتُ على خطأ: معاني الاعتذارات، I Was Wrong: The Meanings of Apologies"، نيويورك، مطبعة جامعة كامبريدج، (Cambridge University Press، New York، ٢٠٠٨).

(٣٦) بابلو دي غريف، Pablo De Greiff، "دور الاعتذارات" في عصر الاعتذار "The Role of Apologies in The Age of Apology".

(٣٧) نيكولاس تافوتشيس، Nicholas Tavuchis، الاعتراف الرسمي بالخطأ، *Mea Culpa*.

(٣٨) جيسون إدواردس، Jason Edwards، "الاعتذارات التي تركز على المجتمعات المحلية في الشؤون الدولية: اعتذار رئيس الوزراء الياباني" توميتشي موراياما، *Howard Journal of Communications*، المجلد ١٦، رقم ٤؛ جوي كويستين Koesten وروبرت رولاند، "خطاب الغفران" *Communication Studies*، "The rhetoric of atonement"، المجلد ٥٥، رقم ١.

الماضي فحسب^(٣٩)، وإنما التبشير أيضا بالتحول الاجتماعي والسياسي اللازم لضمان عدم تكرار هذه الفظائع أبدا^(٤٠). وقد وُصفت هذه العناصر بأنها مُجسّد وظيفة الاعتذار وهي تأكيد الوضع الطبيعي^(٤١). ففي ألبانيا، على سبيل المثال، صدر في عام ١٩٩١ اعتذار الدولة، بالافتتان مع سن تشريع يهدف إلى إرساء "نظام قانوني عادل ونزيه يستند إلى حقوق الإنسان" وتعويض جميع أولئك الذين عانوا من انتهاكات حقوقهم، وإعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع^(٤٢).

١٨ - وكثيرا ما يرد ذكر الاعتذار الانتقالي الذي قدمه الرئيس السابق لشيبي، باتريسيو إيلوين، باعتباره حالة مثالية للكيفية التي يمكن أن يساعد فيها الاعتذار في عملية الجبر. فعقب ١٧ عاما من حكم النظام العسكري الذي يرأسه اللواء أوغستو بينوشيه، والذي اتّسم بالأعمال الوحشية والاضطهاد والقتل والقمع، أذن السيد إيلوين للجنة ريتيغ Rettig بأن توثّق التجاوزات وأن تقدم توصيات بشأن جبر الضرر واتخاذ تدابير تشريعية ترمي إلى ضمان عدم التكرار^(٤٣). وعندما أنجزت اللجنة أعمالها، ألقى السيد إيلوين خطاباً عاطفياً متلفزاً اعترف فيه تماماً بالتجاوزات التي وقعت واعتذر باسم الدولة للضحايا ولأسرهم. وقد ذكر المعلّقون بأن الخطاب مثّل "نقطة تحول في مسيرة إبداء الاحترام للضحايا وتعزيز فهم الجمهور لماضي البلد"^(٤٤).

١٩ - وفي العديد من السياقات الانتقالية، كثيرا ما تكون هناك أسباب مرجئة تفسر تردد القادة بتقديم اعتذار. وتأخذ المنظمات أو المؤسسات المقدمة للاعتذار في الحسبان دائماً الاعتبارات القانونية، مثل أثر الاعتذار من حيث احتمال إثارة المسؤولية الجنائية أو المدنية^(٤٥). وبالإضافة إلى ذلك، فإن المجموعات التابعة للدولة أو غير التابعة للدولة ربما تعتقد أن هناك ما يبرر بعض الأعمال التي قامت بها في الماضي. فقد يوحي الاعتذار بأن جميع الأعمال التي حدثت في الماضي كانت بلا مبرر. وعلاوة على ذلك، كما سيجري تناوله بمزيد من التفصيل أدناه، قد تترتب عليه أيضا عواقب من ناحية إدارة جمهور الأنصار الذين يعتبرون الاعتذار بمثابة إهانة لتضحية وشجاعة الذين لقوا حتفهم، أو الذين تعرضوا لإصابات أو سُجنوا فداءً للأمة أو للقضية المرتبطة بالجهة المقدمة للاعتذار - ما يسمى "ردّة الفعل العكسية

(٣٩) روتي، إ. تيتيل، العدالة الانتقالية (أكسفورد، مطبعة جامعة أكسفورد) (Ruti G. Teitel, *Transitional Justice*, Oxford University Press, ٢٠٠٠).

(٤٠) ميليسا نوبلز Nobles، سياسات الاعتذارات الرسمية (نيويورك، مطبعة جامعة نيويورك)، *The Politics of Official Apologies* (New York, Cambridge University Press, ٢٠٠٨).

(٤١) بابلو دي غريفيو Pablo De Greiff، "دور الاعتذارات" في *The Age of Apology*، في *The Role of Apologies* (Oxford University Press, ٢٠٠٠).

(٤٢) بيان مقدم من مؤسسة مناصري الشعب في ألبانيا People's Advocate Institution of Albania.

(٤٣) إرنستو فيرديها Verdeja، "الاعتذارات الرسمية في أعقاب العنف السياسي"، *Metaphilosophy*، المجلد ٤١، رقم ٤.

(٤٤) بريسيلا هايனர் Priscilla Hayner، "حقائق الماضي وأخطار الحاضر: دور تقصي الحقيقة رسمياً في حل النزاعات ومنع نشوتها"، بول ستيرن ودانييل دراكامان Paul in Jim Stern and Daniel Druckman، محرران، *تسوية النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة*، واشنطن العاصمة، مطبعة الأكاديمية الوطنية (National Academy Press, DC, Washington), ٢٠٠٠، الصفحة ٣٥٢.

(٤٥) مارك غيبني وإيريك روكستورم Mark Gibney Erik Roxstrom، "حالة اعتذارات الدولة" *The status of State Apologies*, *Human Rights Quarterly*، المجلد ٢٣، رقم ٤.

لإحياء الذكرى^(٤٦). وترتبط الاعتذارات ارتباطاً وثيقاً بمفاهيم الشرف أو بالصورة أو السمعة الذاتية الوطنية أو التنظيمية^(٤٧). ويكتسبي فهم المتغيرات التي قد تحول دون تقديم الاعتذار أو تقييدها بالأهمية بالنسبة للضحايا أو للمنظمات القائمة بالحملات الساعية للحصول على الاعتذار.

٢٠ - ويؤكد المقرر الخاص من جديد أن أولئك الذين يسعون إلى الحصول على الاعتذارات يجب عليهم أن يفهموا دوافع الدول والجماعات غير التابعة للدول أو المنظمات الأخرى المقدمة للاعتذارات وأن يدركوا المتغيرات التي تحول دون تقديم اعتذارات علنية كاملة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي لأي مفاوضات أو مناقشات بشأن طبيعة الاعتذارات ومحتواها وأسلوب تقديمها أن تسترشد بهذا الفهم. ولا يعني وجود قدر من التشاؤم حول الدوافع الكامنة وراء إصدار اعتذار علني إبطال فعالية أو شرعية الاعتذار العلني تلقائياً، ولا سيما إذا استوفيت النقاط المرجعية المبينة أدناه في الممارسة العملية.

باء - الاعتذارات والإقرار والحقيقة

٢١ - الاعتراف بالحقيقة بشأن المخالفات السابقة هو شرط أساسي لفعالية الاعتذار^(٤٨). ويؤكد المقرر الخاص أن لزوم إصدار اعتذارات صادقة من أجل الإقرار بصحة تجربة الضحايا واستعادة كرامتهم. وغالباً ما يكون التجريد من الإنسانية عنصراً ضرورياً من عناصر عملية ترشيد وإحاطة المعاناة بالآخرين. وتشكل الاعتذارات الصادقة جزءاً أساسياً من عملية إضفاء الطابع الإنساني - أو "عملية إعادة إضفاء الطابع الإنساني" - على أولئك الذين عانوا من التجاوزات السابقة وإعادة إثبات قيمتهم الإنسانية وكرامتهم واحترام ذواتهم^(٤٩). وبشكل أعم، فإن وظيفة قول الحقيقة في سياق الاعتذار العلني واجبة من أجل إنشاء سجل عام دقيق لما جرى في الماضي، وتثقيف المجتمع المحلي الأوسع نطاقاً بشأن طبيعة ونطاق المظالم الماضية والمساهمة في تحقيق المصالحة^(٥٠). ووصف العلماء الجزأين الرئيسيين لقول الحقيقة في سياق الاعتذار الفعال بأتهما "محاسبة النفس" و "تسمية الأسماء بعينها". وتنطوي محاسبة النفس على الإقرار الصريح بوقوع الأحداث، دون تبريرها أو تفسيرها، لإظهار الوعي بكل ظلم ارتكب. وتنطوي تسمية

(٤٦) جنيفر م. ليند Jennifer M. Lind، الدول المعربة عن الأسف: الاعتذارات في السياسة الدولية، إنيكا، مطبعة جامعة كورنيل (Cornell University Press، Ithaca، ٢٠٠٨)؛ وكيث م. هيريت - Hearit إدارة الأزمات بواسطة الاعتذارات: ردود الشركات على الادعاءات بوقوع مخالفات، ماهوا، نيوجرسي (Lawrence Erlbaum، Mahwah، New Jersey، Associates، ٢٠٠٦)، الصفحة ٧٤.

(٤٧) أزولاس باغدوناس Azuolas Bagdonas، "ممارسة الدولة للاعتذار: دور المطالب التاريخية بالاعتذار ورفض الاعتذار في بناء هوية الدولة"، أطروحة دكتوراه doctoral dissertation، جامعة وسط أوروبا Central European University، ٢٠١١. انظر أيضاً ريتشارد ب. بيلدر Richard Bilder، "دور الاعتذار في القانون الدولي والدبلوماسية" "The Role of Apology in International Law and Diplomacy"، *Virginia Journal of International Law*، المجلد ٤٦ رقم ٣؛ وإليزابيث س. داهل، "هل تواجه اليابان ماضيها؟ قضية اليابان وجيرانها في عصر الاعتذار"، Elizabeth S. Dahl، "Japan facing its past? The case of Japan and its neighbours" in *The Age of Apology*.

(٤٨) نيكولاس نافوتشيس Nicholas Tavuchis، الاعتراف الرسمي بالخطأ، *Mea Culpa*، الصفحة ١٩.

(٤٩) جان - مارك كويكود وجيبكي جونسون Jean-Marc Coicaud and Jibecke Jönsson، "عناصر خارطة طريق لسياسات الاعتذار" في عصر الاعتذار.

(٥٠) جرما نيجاش، سياسات الاعتذار "الدول والاعتذارات التي تقدمها بالوكالة" *Apologia Politica: States and Their Apologies by Proxy* (Lanham، Maryland، Lexington Books، ٢٠٠٦)؛ مايكل مورفي، Michael Murphy، "الاعتذار والاعتراف والمصالحة"، *Human Rights Review*، المجلد ١٢ رقم ١؛ رودا هاورد - هاسمان Hassmann، "الاعتذارات الرسمية"، *Transitional Justice Review*، المجلد ١، رقم ١.

الأسماء بعينها على تحديد من هم ضحايا الظلم ومن هي الجهة المقصودة بالاعتذار^(٥١). وبالإقرار صراحة بكل خطأ ارتكب وتسمية الضحايا كل واحد باسمه، تنخفض إمكانية تقديم اعتذارات غامضة أو تعابير ملطّفة أو التقليل إلى أدنى حد من حدة الأخطاء. والاعتذار الصادق هو النقيض "لوضع خط قاطع يفصل الماضي عن الحاضر"؛ وينبغي أن يكون جزءاً من عملية أشمل للتصالح مع الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان - والنقيض "للمنحدر المنزلق للنسيان"^(٥٢).

٢٢ - وتمثل الاعتذارات مجرد طريقة واحدة للكشف عن الحقيقة في سياق العدالة الانتقالية. ولدى لجان تقصي الحقائق أو الآليات المماثلة جميعها وظائف مهمة للكشف عن الحقيقة، مثل وظيفة التحقيقات العامة والمحاکمات الجنائية الدولية أو المحلية، وبرامج الجبر، وإقامة النصب التذكارية، وأيام إحياء الذكرى وغيرها من آليات أو عمليات العدالة الانتقالية. والقيمة المضافة للاعتذار هي أنه يمثل "لحظة منفردة تجتذب اهتمام الجمهور" وترمي إلى تسجيل الأحداث السابقة في الذاكرة الحية للجمهور العام^(٥٣). ولاحظ العلماء أن الاعتذار العلني الموثق رسمياً يمثل جزءاً من العملية الرامية إلى الحد من "العدد المسموح به من الأكاذيب في مجتمع ما"^(٥٤). وكما قيل فيما يتعلق باعتذار رئيس الوزراء السابق في أستراليا، كيفن رود، بخصوص "الأجيال المسروقة" من أطفال الشعوب الأصلية في أستراليا، أو ما قيل باعتذار رئيس الوزراء السابق المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ديفيد كاميرون، بخصوص "أعمال القتل غير المبررة وغير القابلة للتبرير" للمدنيين في ديّري/لندنيري في أيرلندا الشمالية، فإن طبيعة الاعتذار جعلت من غير الممكن، فكرياً وسياسياً، بذل أي جهود في المستقبل لمواصلة إنكار الخطأ فيما حدث^(٥٥).

٢٣ - وبطبيعة الحال، لا تُقدّم كل الاعتذارات بروح من الصدق أو السخاء. ففي بعض الأحيان، تستخدم الاعتذارات للتهرب من اللوم ومن تحمّل المسؤولية، أو لحجب المسؤولية القانونية أو الحد منها، أو حتى إغلاق الحديث الذي قد يؤدي إلى مزيد من الكشف عن الحقيقة كاملة. ويمكن أن تستخدم الدول والجماعات المسلحة والشركات أو المنظمات، أحياناً، الاعتذارات كطريقة للإنكار، حيث يتم

(٥١) إينكو سانز Eneko Sanz، "الاعتذارات الوطنية: تحديد تعقيدات الصلاحية"، "National apologies: mapping the complexities of validity"، ورقة أعدها مركز دراسات السلام والنزاع، ٢٠١٢؛ جرما نيجاش Girma Negash، سياسات الاعتذار *Apologia Politica*.

(٥٢) إليزار باركان وألكسندر كارن Elazar Barkan and Alexander Karn، محزّران، "معاملة الأخطاء بصورة جدية: الاعتذارات والمصالحة"، *Taking Wrongs Seriously: Apologies and Reconciliation* (Redwood City, California, Stanford University Press، ٢٠٠٦)، الصفحة ٦.

(٥٣) مايكل مورفي، Michael Murphy، "الاعتذار والاعتراف والمصالحة"، *Apology, recognition and reconciliation*، *Human Rights Review*، المجلد ١٢ رقم ١، الصفحة ٥٦.

(٥٤) روبرت ر. واينيث Robert R. Weyeneth، "قوة الاعتذار وعملية المصالحة التاريخية"، *The Public Historian*، المجلد ٢٣ رقم ٣، الصفحة ٣٣. انظر أيضاً: مايكل إينغناثيفيف Michael Ignatieff، "مواد الإيمان"، *Index on Censorship*، "Articles of faith"، رقم ٥.

(٥٥) مايكل ج. أ. واهل وآخرون Michael J. A. Wohl and others، "استعراض ناقد للاعتذارات العلنية الرسمية: الأهداف والعيثرات، نموذج متدرج للفعالية: مجموعة اعتذارات"، *A critical review of official public apologies: aims, pitfalls, and a staircase model of effectiveness: intergroup apologies*، *Social Issues and Policy Review*، المجلد ٥، رقم ١.

التقليل من التجاوزات السابقة ومسئوليتها عن ذلك إلى الحد الأدنى أو حجبتها أو إعادة تفسيرها^(٥٦). فعلى سبيل المثال، يقول منتقدو الاعتذار الصادر عن رئيس توغو في نيسان/أبريل ٢٠١٢، بالاقتران مع تقديم تقرير لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، بأن الاعتذار يجب تقييمه في ضوء حقيقة أن الدولة لا تزال تحجب نشر المجلدات الثلاثة للنتائج التي توصلت إليها اللجنة^(٥٧).

٢٤ - وعلى نفس المنوال، فإن عدم تحديد الأضرار وتسميتها على وجه التحديد كانا من الانتقادات الرئيسية للاعتذار الذي قدمه رئيس كينيا آنذاك، أوهورو كينياتا، في آذار/مارس ٢٠١٥. وبدافع من توصية واردة في التقرير النهائي للجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، قدّم في البرلمان اعتذاراً علنياً فضفاضاً "لجميع أبناء البلد" "عن جميع أخطاء الماضي". ويقول النقاد إن الاعتذار كان ينبغي له أن يعترف بوضوح بمسائل معينة، مثل العنف الجنسي المنهجي التاريخي، وبأن جميع الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك وكالات إنفاذ القانون والسلطة القضائية كان ينبغي لها أن تعتذر عن دورها في التمكين من إلحاق هذه الأضرار^(٥٨).

٢٥ - وكان الرئيس السابق لجنوب أفريقيا، ف. دي كليرك، قد أتهم باتباع أساليب مماثلة في الاعتذار الذي قدمه في عام ١٩٩٣ والذي أشار فيه إلى أن نظام الفصل العنصري "حسنُ النية" لكنه ضلّ السبيل^(٥٩). وفي أيرلندا الشمالية، يقول النقاد إن الاعتذارات الناجمة عن التحقيقات التاريخية بقيادة الشرطة التي أجراها فريق التحقيقات التاريخية في الوفيات المتصلة بالنزاع أصبحت بديلاً عن المساءلة وعملية أشمل للكشف عن الحقيقة، وإن عبارات تقييدية أضيفت إلى الاعتذارات الرسمية التي تلقاها الضحايا من وزارة الدفاع في المملكة المتحدة من أجل التقليل إلى أدنى حد من مخاطر المسؤولية القانونية^(٦٠).

(٥٦) ستانلي كوهن Stanley Cohen: حالات الإنكار: معرفة الفظائع والمعاناة، *States of Denial: Knowing About Atrocities and Suffering* (Cambridge, Polity Press، ٢٠٠١).

(٥٧) بيان مقدم من المجتمع المدني. انظر أيضاً إيدو أغبيهنو، Edoh Agbehonou "لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة في توغو: أداة للحفاظ على النظام أو أداة لتضميد جراح الماضي وكبديل ديمقراطي سلمي"، "Truth, Justice and Reconciliation Commission in Togo: a tool for regime maintenance or a tool for healing the wounds of the past and for a peaceful democratic alternative"، في مقالة "براندون لاندي وآخرون"، محرّرون، Brandon Lundy and others، "المغفرة: الدين والنزاع والمصالحة" *Atone: Religion, Conflict and Reconciliation* (Lanham, Maryland, Lexington Books، ٢٠١٨).

(٥٨) بيان مقدم من المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان في كينيا.

(٥٩) ميا سوارت Mia Swart، "كلمة آسف هي على ما يبدو من أصعب الكلمات: الاعتذار كشكل من أشكال الجبر الرمزي" "Sorry seems to be the hardest word: apology as a form of symbolic reparation"، *South African Journal of Human Rights*، المجلد ٢٤، رقم ١، الصفحة ٦٣.

(٦٠) باتريسيا لاندي وبيبل رولستون Patricia Lundy and Bill Rolston، "جبر أضرار الماضي؟ الاعتذارات الرسمية في إيرلندا الشمالية"، *The International Journal of Human Rights*، المجلد ٢٠، رقم ١، الصفحة ١١٥. في قضية تتعلق بقتل أحد المدنيين من قبل الجيش البريطاني، تلقت الأسرة رسالة من وزارة الدفاع "تعرب فيها عن بالغ الأسف"، الأمر الذي فسرتة الأسرة بمثابة اعتذار فوضعت داخل إطار وعلقت على جدار بحيث يحتل مكان الصدارة في المنزل. ولم تتكشف للأسرة حقيقة صفة الرسالة إلا بعد أن وجه محامي الأسرة خطاباً إلى وزارة الدفاع التمس فيه منها تقديم إيضاحات بشأن صفة الرسالة فأكدت له الوزارة أن الرسالة لم تكن اعتذاراً رسمياً.

٢٦ - ويلاحظ المقرر الخاص أن الاعتذارات قد تشكل جزءاً هاماً من الجهود التي تبذلها المجتمعات لإثبات الحقيقة عن ماضٍ عنيف أو مؤذٍ ويمكن أن تضيف قيمة إلى الآليات أو العمليات الأخرى المتصلة بالعدالة الانتقالية الهادفة للبحث عن الحقيقة. كما يشدد على المخاطر الكامنة في استخدام الاعتذار كوسيلة لإنكار أخطاء الماضي أو للتقليل من مداها أو للحيلولة دون إدانة المتورطين فيها، وهذا ما يفسر الأهمية التي يكتسيها التوجيه بشأن عنصر الحقيقة في الاعتذار العلي.

جيم - الاعتذارات والتوقيت

٢٧ - ويشدد المقرر الخاص على أن توقيت الاعتذار يمكن أن يكون له تأثير كبير على قبوله. فالضححايا في كثير من الأحيان يريدون الحصول على الأدلة التي تثبت أنه تم إيلاء الاعتذار النظر المناسب والدقيق والصادق من قبل الدولة أو المنظمة التي قدمته وليس مجرد "فورة نشاط" تريد منها تحقيق منفعة سياسية^(٦١). بيد أن الاعتذار الذي كان لا بد من "سحبه سحياً" من الدولة أو من المنظمة المسؤولة يمكن أن يعتبر بمثابة "محاولة تلاعب لاسترضاء الضحايا بدلاً من الاعتراف الحقيقي بالندم"^(٦٢) أو بمثابة محاولة "قليلة جداً، وبعد فوات الأوان"^(٦٣).

٢٨ - وكما ذكر أعلاه، يُعتبر تسلسل الاعتذار من حيث ما إذا كان ينبغي أن يرد قبل أو أثناء أو بعد عمليات العدالة الانتقالية الأخرى، مثل لجان تقصي الحقائق أو المحكمة، أحد المتغيرات الهامة. فمن ناحية، قد يبدو الاعتذار المقدم قبل معرفة الحقيقة الكاملة حول الانتهاكات السابقة غير منطقي. وعلى سبيل المثال، في حالة باتريك فينوكين في أيرلندا الشمالية، التي تنطوي على قتل محامٍ مدافع عن حقوق الإنسان من قبل أفراد مناصرين شبه عسكريين، ولكن بمشاركة واسعة النطاق من جانب الجهات الحكومية البريطانية وبالتواطؤ معها، اعتذر السيد كامرون عن تواطؤ الدولة في القتل ولكنه رفض الإذن بفتح التحقيق العلي الكامل الذي طالما طالبت به الأسرة منذ فترة طويلة. وردا على ذلك، رفضت جيرالدين فينوكين، زوجة السيد فينوكين، الاعتذار، وقالت إنه "غير كافٍ لأنني لا أعرف حقيقة ما الذي يعتذر عنه"^(٦٤). وفي سياقات أخرى، كما هو الحال مع السيد دي كليرك الذي جرى تحليل اعتذاره

(٦١) سينثيا م. فرانتز وكورتني بينيغسون Cynthia M. Frantz and Courtney Bennigson "الاعتذار المتأخر أفضل من المبكر: تأثير التوقيت على فعالية الاعتذار" "Better late than early: the influence of timing on apology effectiveness", *Journal of Experimental Social Psychology*, المجلد ٤١، رقم ٢.

(٦٢) كريغ بلاتز وكاترين فيلبوت Craig Blatz and Catherine Philpot "نتائج الاعتذارات فيما بين الجماعات: مراجعة"، *Social and Personality Psychology Compass*, المجلد ٤، رقم ١١، الصفحة ٩٩٩.

(٦٣) ستيفن فاينمان و إيانيس غابرييل Stephen Fineman and Yiannis Gabriel، "الفصل ٦: الاعتذار والندم في المنظمات: الإعراب عن الأسف والصدق في ذلك القول؟" "Chapter 6: Apologies and remorse in organizations: saying 'sorry and meaning it?'" في كريس ستيوارت وبارت فان لوي، Chris Steyaert and Bart Van Looy، محرران، "الممارسات العلائقية، التنظيم التشاركي، *Relational Practices, Participative Organizing* (Bingley, United Kingdom, Emerald Group Publishing، ٢٠١٠)، الصفحة ١٠٤.

(٦٤) أجرت حكومة المملكة المتحدة مراجعة لأوراق قضية فينوكين، بدلا من إجراء تحقيق علني فيها يمكن في إطاره استجواب الشهود من قبل الخصم. انظر السير ديسموند دي سيلفا، تقرير مراجعة أوراق قضية باتريك فينوكين، *The Report of the Patrick Finucane Review*، مجلس العموم، المملكة المتحدة (London: the stationary Office، ٢٠١٢). انظر أيضا، أوين باوكوت Owen Bowcott "بات فينوكين وصفت أرملة دي سيلفا التقرير بأنه 'تبرئة بإجراء شكلي'"، *The Guardian*، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

أعلاه، أتاحت جلسات لجنة الحقيقة نفسها الفرصة له للاعتذار قبل انتهاء اللجنة من أعمالها. وعلى نفس المنوال، خلال جلسات الاستماع العلنية التي عقدتها لجنة الحقيقة والمصالحة في بيرو، عُرضت بيانات مسجلة على أشرطة فيديو لسجناء كانوا أعضاء سابقين في مجموعة "الدرب الساطع وحركة توباك أمارو الثورية"، وبعضهم قدم فيها اعتذاره إلى الضحايا^(٦٥). واستخدم بعض أفراد الجهات الفاعلة الذين كانوا في السابق أعضاء في الجماعات المسلحة جلسات لجنة تقصي الحقائق للاعتذار عن الأفعال التي قاموا بها في إطار أدوارهم السابقة. فعلى سبيل المثال، حضر رئيس تيمور - ليشتي زانانا غوسماو أمام لجنة القبول والحقيقة والمصالحة بصفته زعيم المقاومة في قوات فالينتييل المسلحة للدفاع عن تيمور - ليشتي، برفقة قادة الأحزاب السياسية والحركات المسلحة الأخرى التي قاومت الاحتلال الإندونيسي، وقدم اعتذاره عن أعمال القتل وغيرها من أشكال العنف التي استهدفت الجماعات المنافسة والمدنيين^(٦٦). وحتى عندما تُقدّم الاعتذارات في أثناء عمل آلية انتقالية، مثل لجان تقصي الحقائق، فهذا لا يمنعها من تقديم اعتذار علني رسمي مباشرة بعد إنجاز أعمالها وبعد وضع سجل كامل وصادق لما حدث.

٢٩ - وقد يكون من المهم أيضًا رمزياً تقديم الاعتذارات بحيث تتزامن مع الذكرى السنوية أو غيرها من التواريخ الهامة المقررة لإحياء ذكرى ضحايا التجاوزات السابقة. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، الذي صادف مرور ٧٠ عاماً على أكبر عملية لترحيل اليهود النرويجيين من أوسلو، اعتذر رئيس وزراء النرويج، ينس ستولتنبرغ، عن مشاركة قوة الشرطة النرويجية في الترحيل وعن كون الحادثة وقعت على أرض النرويج^(٦٧). وفي عام ١٩٩٧، اغتنم ملك النرويج فرصة افتتاح البرلمان السامي (Sami) ليقدّم اعتذاره عن قيام الحكومة بـ "نَرْوَجَة" سياستها تجاه الشعب السامي^(٦٨). وعلى نفس المنوال، وبمناسبة مرور ثلاثين عاماً على سلسلة من التفجيرات بالقنابل في بلفاست، التي أودت بحياة تسعة أشخاص (٥ منهم مدنيون) وأدت إلى إصابة ١٣٠ شخصاً بجروح، أصدر الجيش الجمهوري الأيرلندي في عام ٢٠٠٢ بياناً عرض فيه "اعتذاره الصادق وتعازيه" إلى أسر أولئك الذين لقوا حتفهم^(٦٩). وفي سيراليون، وفي أعقاب النداءات المتكررة الصادرة عن لجنة حقوق الإنسان والجماعات النسائية الموجهة للدولة، والتي تدعوها لإصدار اعتذار عن العنف الجنسي أثناء النزاع، اختارت الحكومة إصدار اعتذار لنساء سيراليون في اليوم الدولي للمرأة، أمام مجموعة متنوعة من النساء، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وممثلي المجتمع الدولي

(٦٥) بريسيللا هاينر، Priscilla Hayner، "حقائق لا توصف: لجان الحقيقة وتحدي العدالة الانتقالية"، الطبعة الثانية، *Unspeakable Truths: Truth Commissions and the Challenge of Transitional Justice*, 2nd ed. (London, Routledge، ٢٠١١).

(٦٦) المركز الدولي للعدالة الانتقالية، "أكثر من كونه كلمات" "More than words"، الصفحة ١٠.

(٦٧) للاطلاع على النص الكامل للاعتذار انظر الموقع الشبكي التالي: www.regjeringen.no/en/historical-archive/Stoltenbergs-2nd-Government/Office-of-the-Prime-Minister/taler-og-artikler/2012/speech-on-international-holocaust-rememb/id670621.

(٦٨) بيان مقدم من وزارة الحكم المحلي والتحديث الملكية النرويجية. وفي اليوم الدولي لطائفة الروما، المعقود في عام ٢٠١٥، اعتذرت رئيسة وزراء النرويج، إرنا سولبرج، لطائفة الروما النرويجية عن سياسة الإقصاء العنصرية التي مارسها النرويج في العقود قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها.

(٦٩) بيان الجيش الجمهوري الأيرلندي، *An Phoblacht*، ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢.

ووسائل الإعلام. وفي هذه الحالات، كانت الجهات الفاعلة المشاركة في الحدث تدرك تماماً الأهمية الرمزية للتوقيت من حيث تعظيم أثر الاعتذار العلني قيد البحث^(٧٠).

دال - إعداد الاعتذار: صفة المتكلم ومشاركة الضحايا وأسلوب تقديم الاعتذار

٣٠ - هناك عدد من الأبعاد الهامة الإضافية المتصلة بالأعمال التحضيرية اللازمة لتعظيم فعالية الاعتذارات العلنية في سياقات العدالة الانتقالية.

٣١ - العنصر التحضيري الأول هو الذي يشار إليه أحيانا بعبارة "السؤال عن صفة المتكلم". فالشخص الذي يقدم الاعتذار يجب أن يتمتع بالسلطة اللازمة للتكلم بالنيابة عن الدولة أو المنظمة المسؤولة عن أخطاء الماضي. "فالسطة الأخلاقية" للمتكلم المختار بوصفه من القادة على مستوى تدلُّ على الاعتراف والاحترام اللذين يمنحان لمجموعة الضحايا^(٧١). وقد رفضت بعض قبائل الأمريكيين الأصليين الاعتذار الذي قدمه رئيس مكتب شؤون الهنود الحمر في الولايات المتحدة آنذاك، كيفين غوفر، عن دور الوكالة في "التطهير العرقي" للقبائل الغربية "وراث الوكالة من العنصرية واللاإنسانية" تجاههم لأنه "جاء من الشخص الخطأ"، ولأنه لا يتكلم باسم الحكومة الاتحادية ككل^(٧٢). وعلى النقيض من ذلك، أُعْتَبِر الاعتذار الذي صدر عن رئيس سيراليون في عام ٢٠١٠ مناسباً، لأنه تكلم باسم جميع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما ضد المرأة، وبصفته رئيساً للجمهورية، والقائد العام للقوات المسلحة، ومصدر الشرف للجمهورية وبوصفه رجلاً^(٧٣).

٣٢ - وتنشأ تحديات مماثلة أمام الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، مثلما يحدث عندما تعتذر حركة سياسية/عسكرية عن الفظائع المرتكبة في الماضي، وما إذا كان ينبغي أن يدلي أحد الأشخاص في الحركة بالاعتذار باسم الحركة العسكرية في تلك المنظمة أو باسم الجانب السياسي فيها. وعندما ردّ نيلسون مانديلا على استنتاجات لجنة سكويبا، التي وثقت الإساءات التي ارتكبتها المؤتمر الوطني الأفريقي ضد أعضائه، وأشار إلى تلك الإساءات بوصفها "إساءات لا تُعْتَفَر" لكنه لم يعتذر لهم فيها رسمياً، فإن مكانته كزعيم للجناحين السياسي والعسكري لتلك الحركة لم تكن قط موضع شك^(٧٤). ومع ذلك، ففي أيرلندا الشمالية المعاصرة، حيث حدث تحول جيلّي في منظمة شن فين Sinn Féin، وهي الجناح السياسي للجيش الجمهوري الأيرلندي، لم يكن للرئيس ولا لنائب الرئيس خلفية لدى الجيش الجمهوري

(٧٠) لاحظ المعلقون أن سيراليون، بإصدارها الاعتذار، "اتخذت خطوة رمزية هامة. تقديم اعتذار رسمي من رئيس الدولة هو أحد أبسط وأهمّ التدابير التي يمكن أن تتخذها الحكومة في الوفاء بالحق في الجبر". انظر "سيراليون: الاعتذار المقدم للنساء الضحايا هو خطوة موضع ترحيب" "Sierra Leone: apology to women victims a welcome step". متاح على الموقع الشبكي التالي: www.peacewomen.org/content/sierra-leone-apology-women-victims-welcome-step.

(٧١) سيلز ساندرجين Cels Sanderijn، "الإعراب عن الأسف: القيادة الأخلاقية وفعل الاعتذار العلني" "Saying sorry: ethical leadership and the act of public apology"، *The Leadership Quarterly*، المجلد ٢٨، رقم ٦.

(٧٢) كريستوفر باك Christopher Buck، "لن يحدث ذلك أبداً: اعتذار كيفن غوفر نيابة عن مكتب شؤون الهنود الحمر"، *Wicazo Sa Review*، المجلد ٢١، رقم ١.

(٧٣) بيان مقدم من مؤسسة سيراليون الوطنية لحقوق الإنسان.

(٧٤) "يعترف المؤتمر الوطني الإفريقي بتعذيب سجنائه: جنوب أفريقيا: وثقت عبارة مانديلا "لا تعترف" الفظائع المرتكبة ضد السجناء السود في معسكر الاحتجاز في أنغولا في عام ١٩٨٠"، *Los Angeles Times*، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢.

الأيرلندي، ولهذا كان من المحتمل أن تكون الصفة التي تؤهلها لتقديم الاعتذار عن الأعمال السابقة موضع شك^(٧٥). ويتسم هذا الأمر بأهمية خاصة لأن الاعتذار، كيما يكون فعالاً، يجب أن تكون الدائرة المناصرة للمؤسسة أو المنظمة المقدمة للاعتذار مستعدة له ومدارة على وجه سليم أيضاً. فإذا صدر الاعتذار عن زعيم ثم عارضه آخرون من داخل تلك الدائرة المناصرة، من قبيل التشكيك في صفة مقدم الاعتذار، فسيؤدي ذلك حتماً إلى تقويض فعالية الاعتذار. وتبعاً لذلك، تتسم مكانة المتكلم وسلطته بأهمية قصوى بالنسبة لتقديم الاعتذار وصدقه المتصور وفعالته.

٣٣ - والعنصر التحضيري الأساسي الثاني اللازم كيما يكون الاعتذار فعالاً هو المشاركة المسبقة الواسعة النطاق مع الضحايا أو ممثليهم، إما مباشرة أو من خلال مُحاوِر. والأساس المنطقي لمشاركة الضحايا قبل إصدار اعتذار علني هو كفالة أن تكون الدولة أو الجماعة المسلحة غير التابعة للدولة المقدمة للاعتذار أو أية منظمة أخرى على دراية بما يحتاجه الضحايا بالضبط أو بما يتوقعون سماعه في هذا البيان.

٣٤ - وقبل الاعتذار العلني الذي قدمه السيد كاميرون في أعقاب صدور تقرير تحقيق سافيل في أحداث (الأحد الدموي)، جرت مناقشات ليس إزاء الصيغة التي يجب أن تستخدم فحسب، بل إزاء ردة الفعل الشعبي إزاء إطلاق تقرير التحقيق أيضاً^(٧٦). وبالمثل، فإن الاعتذار الذي صدر عن رئيس سيراليون في عام ٢٠١٠ أيدته غالبية المنظمات المعنية بحقوق المرأة ومنظمات حقوق الإنسان لأنها شاركت تحديداً في عملية إعداد الاعتذار^(٧٧). وتوفر عملية التشاور والتفاوض بشأن مضمون وأسلوب تقديم الاعتذار نوعاً من القوة والاحترام الرمزي للضحايا. كما توفر آليةً لكفالة عدم خضوع الضحايا لأي ضغط "للصفح" عن الجهة المعتذرة، مما يتيح الفرصة للضحايا لتحديد الكيفية التي يحتمل أن يردوا فيها على الاعتذار، إذا رغبوا في ذلك. وعلاوة على ذلك، يتسم هذا التواصل بأهمية بالغة لضمان أن يصبح محتوى الاعتذار أكثر من كونه "سرديات المعتدي" وألاً تطوي اللغة المستخدمة أو الطريقة التي يقدم بها الاعتذار على مزيد من الإهانة لضحايا أضرار الماضي.

٣٥ - ومن العناصر الأخرى التي ينبغي النظر فيها عند إعداد الاعتذارات الفعالة إيلاء الاعتبار الواجب للطريقة التي سيقدم بها الاعتذار، وموقع تقديمها وطبيعة الاحتفال ذي الصلة. وتتطلب الاعتذارات العلنية الفعالة التخطيط الدقيق وتخمين ردة الفعل الشعبي إزاءها من أجل زيادة فعاليتها إلى أقصى حد. فعلى سبيل المثال، أذيع اعتذار السيد رود المعنون "الأجيال المسروقة" على شاشات التلفزيون مباشرة في عام ٢٠٠٨ وجرى بثه إذاعياً في الساحات العامة في جميع أنحاء البلد^(٧٨). وبالمثل، قدم السيد كاميرون الاعتذار في مجلس العموم وتم بثه على شاشة كبيرة خارج مبنى المجلس البلدي في

(٧٥) كيران ماكيفوي Kieran McEvoy، "الاعتذار والاعتراف والتعامل مع الماضي في أيرلندا الشمالية"، Apologies and dealing with the past in Northern Ireland، وثيقة مناقشة، التعافي عن طريق التذكر، Healing Through Remembering (٢٠١٥)، لم تُنشر).

(٧٦) انظر جيسون أ. إدواردس وأمير لافي، Jason A. Edwards and Amber Luckie، "اعتذار رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون عن أحداث "الأحد الدموي"، British Prime Minister David Cameron's Apology for Bloody Sunday، في مقالة "هيلدا فان بيل وآخرون"، محررون، *Argumentation in Context* "الحجج في سياقها"، (Amsterdam, John Benjamins Publishing Company، ٢٠١٤)، الصفحات ١١٥-١٢٩.

(٧٧) بيان مقدم من المعهد الوطني لحقوق الإنسان الوطنية في سيراليون.

(٧٨) دانيال سيليمajer Danielle Celermajer، "ذنوب الأمة وطقوس الاعتذار"، *The Sins of the Nation and the Ritual of Apologies*، (New York, Cambridge University Press, 2009).

ديري/لندنديري، وهي المدينة التي وقعت فيها أعمال القتل^(٧٩). وقد سبقت إذاعته مسيرة تحاكي خطوات مسيرة الحقوق المدنية الأصلية، وتلته مباشرة مشاهد عاطفية ظهر فيها أفراد أسر الذين قتلوا وهم يتحدثون إلى الجمهور عن تبرئة أحبائهم من قبل لجنة سافيل لتقصي الحقائق.

٣٦ - وفي بعض السياقات، يمكن أن يكون موقع مناسبة الاعتذار في غاية الأهمية من الناحية الرمزية. فعلى سبيل المثال، فإن الاعتذار الذي قدمه النائب السابق لرئيس غواتيمالا ادواردو ستاين، إلى الناجين من مجزرة خطة دي سانشير تم محليا في الموقع الذي جرت فيه المجزرة. وبالمثل، فإن القوات المسلحة الثورية في كولومبيا اختارت تقديم اعتذار عن قتل ٧٩ من المدنيين كانوا محتبئين في إحدى الكنائس في أثناء تبادل لإطلاق النار مع جماعات يمينية شبه عسكرية في بوهايا، كولومبيا، وهي البلدة التي وقعت فيها أعمال القتل وتعهدت "بالتعويض عن الأضرار وإصلاحها لضحايا هذه الأعمال، فضلا عن عدم تكرار حالات من هذا القبيل مطلقا"^(٨٠).

٣٧ - وبالإضافة إلى الموقع، قد تسهم الجوانب الاحتفالية الملائمة لتقديم الاعتذارات العلنية أيضا بقدر كبير في تحقيق أثرها. ففي عام ٢٠١٤، ذهب أربعة وزراء في حكومة إكوادور والنائب العام إلى غابات الأمازون المطيرة، وشاركوا في احتفال الاعتذار للسكان الأصليين عن الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان^(٨١). وفي أوغندا، قُدمت الاعتذارات أيضا كجزء من الاحتفالات التقليدية التي تهدف إلى معالجة العلاقة بين الضحايا والمجتمعات المحلية والمقاتلين السابقين من جيش الرب للمقاومة في شمال أوغندا كجزء من احتفالات العدالة التصالحية العامة^(٨٢).

٣٨ - وبصورة أعم، يتطلب الأمر إقامة احتفال تكريمي على نحو المناسب، ينطوي على مشاركة الضحايا في تخطيط وتقديم الاعتذار العلني من أجل إضفاء أقصى قدرٍ من الكرامة والإجلال وجدية المقصد على تلك الأحداث. ولا يزال قرار المستشار السابق لجمهورية ألمانيا الاتحادية، ويلي برانت، بالإئناء أمام النصب المكرس لضحايا انتفاضة المحي اليهودي في وارسو موضع تبجيل واسع بوصفه اعتذاراً احتفالياً هاماً عن الفظائع التي ارتكبت في أثناء الحرب العالمية الثانية^(٨٣). وفي المقابل، فإن الاعتذار الذي ألقاه رئيس توغو، فاور إيسوزيمنا غناسينغي، في نيسان/أبريل ٢٠١٢، تلبية للتوصية الواردة في التقرير الأولي للجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، تعرّض للانتقاد بسبب افتقاره إلى الإجلال ولتضمينه في طيات خطاب طويل يجنب على نحو فعال مضمون الاعتذار. أما الموقع الذي تم فيه إلقاء الخطاب

(٧٩) انظر "تقرير الأحد الدموي: إعتذار ديفيد كاميرون عن أعمال القتل غير المبررة"، "Bloody Sunday report: David Cameron apologises for 'unjustifiable' shootings", *The Guardian*, ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

(٨٠) المركز الدولي للعدالة الانتقالية، "أكثر من كونه كلمات"، الصفحة ١٠.

(٨١) المرجع نفسه، الصفحة ١٥.

(٨٢) تيم ألين كما وردت أقواله في مقالة إرين ويلسون ورولان بلايكر Tim Allen as cited in Erin Wilson and Roland Bleiker "عملية أداء الاعتذارات السياسية" في "الذكرى والصدمات النفسية في العلاقات الدولية: النظريات والقضايا والمناقشات" إيريكا ريزيندي ودوفيل بودرايت، محرران، (London, Erica Resende and Dovile Budryte, eds. (London, Routledge, 2013), p. 8.

(٨٣) دانيال سيلماير Danielle Celermajer، "ذنوب الأمة" *The Sins of the Nation*.

فكان عبارة عن قاعة كبيرة في القصر الرئاسي، مما اعتبره البعض غير مناسب مطلقاً لتلك المناسبة بالنظر إلى عدم إمكانية وصول الضحايا المباشرين إليه^(٨٤).

٣٩ - ويشدد المقرر الخاص على ضرورة التدقيق في اختيار صفة وسلطة الشخص الذي يقدم الاعتذار، وطبيعة التعامل مع الضحايا والناجين قبل تقديم الاعتذار العلني، ويتعين التدقيق أيضاً في سياق وأسلوب تقديم الاعتذار، وضع استراتيجية للنشر قبل تقديم الاعتذار من أجل تعظيم فعاليته.

هاء - ما بعد الاعتذار: المتابعة وعدم التكرار والمصالحة

٤٠ - ويحذر المقرر الخاص من أن الاعتذار العلني، ما لم يكن مصحوباً بضمانات متابعّة مناسبة، فإنه قد يُقابل بالرفض باعتباره "سياسةً إيمائية" أو "كلاماً فارغاً". وتكون الاعتذارات وافية وفعالة عندما تقتزن بإجراءات أخرى تتخذها الدولة، مثل إقامة نصب تذكاري يعرض نص الاعتذار وتاريخه. ويمكن أن تشمل إجراءات المتابعة الكشف عن الحقيقة أو مواصلة الكشف عن الحقيقة، والجبر، وأشكالاً مختلفة من التذکر، وإصلاح المؤسسات الضالعة في الانتهاكات أو التي أخفقت في حماية حقوق الإنسان للضحايا، من أجل تحقيق ضمانات عدم التكرار. وبدون معالجة هذه المسائل الهيكلية، فإن الوعد الوارد في الاعتذار العلني قد يبدو عما قريب وعداً أجوف بنظر الضحايا والمجتمعات المحلية المتضررة. فعلى سبيل المثال، لم يوضع تعهد السيد كينيي في عام ٢٠١٥، بتخصيص ١٠ بلايين شلن كيني من أجل العدالة التصالحية لغاية الآن موضع التنفيذ. وفي الواقع، لم يسفر ذلك الاعتذار عن وضع سبل انتصاف ذات شأن^(٨٥). وعدم العمل بشكل شامل على الوفاء بوعود الجبر يمكن أن يقوض حتى الاعتذارات الأكثر بلاغة من ناحية الصياغة والمدروسة بعناية من ناحية التصميم.

٤١ - وفي المقابل، فقد تم رفض الاعتذار الذي قدمته دولة ألبانيا في عام ١٩٩١ والذي كان مدعوماً بتعويض مالي للناجين من النظام الشيوعي، بمن فيهم أقرباء الذين أُعدموا أو سُجنوا أو طُردوا، بسبب انتصاف قانونية وتعويضات رمزية أضافت وزناً كبيراً إلى الندم الذي أعرب عنه لأولئك الذين تحملوا العقاب والمعاناة السياسية^(٨٦). وبالمثل، فقد تم الحكم على فعالية الاعتذارات العلنية الثلاثة الهامة الصادرة عن حكومة سويسرا، عن سياساتها المتعلقة باللاجئين في أثناء الحرب العالمية الثانية، وعن إهمالها خلال عملية إعادة الحق إلى نصابه بعد الحرب وسياساتها الأسرية السابقة التي تنتهك كرامة الإنسان، في ضوء الآليات التي وضعت في وقت لاحق بخصوص الاعتراف والانتصاف والجبر^(٨٧).

٤٢ - ويؤكد المقرر الخاص أن الوفاء بضمانات عدم تكرار انتهاكات حقوق الإنسان يُعدُّ شرطاً أساسياً من شروط الاعتذار الفعال. ولا ينطوي واجب الدول في أن تتخذ تدابير لحماية وضمان أعمال حقوق الإنسان على الالتزام العام بمنع وقوع أي شكل من أشكال الانتهاك في المستقبل فحسب،

(٨٤) بيان مقدم من المجتمع المدني.

(٨٥) بيان مقدم من المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان في كينيا.

(٨٦) بيان مقدم من مؤسسة مناصري الشعب في ألبانيا. وتلاحظ المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أنه لا يزال يتعين القيام بمزيد من العمل للنهوض بعملية العدالة الانتقالية وبخاصة ضمان حصول السجناء السياسيين السابقين على تعويضات كافية، وإكمال البحث عن جميع الذين اختفوا في ظل النظام الشيوعي السابق.

(٨٧) بيان مقدم من فرقة العمل السويسرية المعنية بأحداث الماضي ومنع الأعمال الوحشية.

بل ينطوي أيضاً على التزام محدد بالحيولة دون تكرار حدوث انتهاك معين تم ارتكابه بالفعل^(٨٨). وعلى الرغم من أن ضمانات عدم التكرار تعتبر التزاماً قانونياً منفصلاً عن تقديم تعويضات مباشرة للضحايا والناجين، من الناحيتين العملية والسياسية، فمن المحتم أن يُقوّض أي تكرار لانتهاكات مماثلة لحقوق الإنسان من جانب دولة أو جماعة مسلحة غير تابعة للدولة الاعتذار العلني عن الانتهاكات المماثلة السابقة.

٤٣ - وبالإضافة إلى اتخاذ مجموعة من التدابير القانونية والسياساتية الرامية إلى إعمال ضمانات عدم التكرار، مثل تقديم مرتكبي الانتهاكات السابقة للمحاكمة، وعمليات الكشف عن الحقيقة، وإجراء إصلاحات للنظام القضائي أو نظام العدالة الجنائية، واتخاذ إجراءات تدقيق مصممة لإزالة مرتكبي الانتهاكات من مكاتب الخدمة العامة، فإن العمل على حفظ الذاكرة يعتبر أيضاً جزءاً هاماً من المتابعة خلال مرحلة ما بعد الاعتذار. كما أن تشييد النصب التذكارية، وتقديم المعروضات المناسبة في المتاحف والتحفيز على إقامة أيام للتذكر، تقوم كلها بأدوار هامة في إعمال التعبيرات عن الندم أو الإعراب عن الأسف في الاعتذار العلني.

٤٤ - وقد تشمل الأشكال الأخرى للعمل على حفظ الذاكرة إدخال تغييرات على المناهج الدراسية في تدريس مادة التاريخ، وكذلك في مواضيع من قبيل السياسة أو التربية المدنية، التي يشار إليها في بعض البلدان بالموطنة. وكما أشير إليه آنفاً، قدّم السيد أيلوين، عقب إنجاز أعمال لجنة الحقيقة في شيلي، اعتذاراً علنياً. بيد أن تقرير لجنة تقصي الحقائق يتضمن أيضاً توصيات بضرورة أن تشتمل المناهج الدراسية في شيلي على نظرة صادقة في التجاوزات التي حدثت في الماضي وأن تغرس "ثقافة حقوق الإنسان" في جميع أنحاء المجتمع الشيلي لكفالة عدم وقوع هذه الانتهاكات مرة أخرى^(٨٩). وعلى نفس المنوال، وعلى الرغم من الرد الأولي لحكومة غواتيمالا على تقرير لجنة تقصي الحقائق واعتبار الاعتذار الذي تلا ذلك فاتراً على نطاق واسع في أفضل الأحوال، فإن أثر التقرير والاعتذار تمثّل في فتح "مجالات أمام المدرسين والمدارس تمكنهم من النظر في معالجة مواضيع كان التطرق إليها محظوراً قبل بضع سنوات"^(٩٠).

٤٥ - والمصالحة هي آخر مسألة تتعلق بالمتابعة في مرحلة ما بعد الاعتذار. وبالنسبة لمعظم المعلقين، هناك وظيفة رئيسية واضحة للاعتذارات العلنية وهي المساهمة في المصالحة الوطنية في مرحلة ما بعد النزاع أو في المجتمعات الخارجة من فترة حكم شمولي^(٩١). بيد أن تلك المساهمة غالباً ما تكون غامضة وغير محددة. ومن الأهمية بمكان عدم الافتراض بأن الاعتذار العلني سوف يؤدي تلقائياً إلى تحسين العلاقات

(٨٨) ألكسندر ماير - ريج Alexander Mayer-Rieckh "ضمانات عدم التكرار: تقريب: Guarantees of non-recurrence: an approximation", *Human Rights Quarterly*، المجلد ٣٩، رقم ٢، الصفحة ٤٢٢.

(٨٩) إليزابيث كول Elizabeth Cole، "العدالة الانتقالية وإصلاح مناهج تدريس مادة التاريخ"، *International Journal of Transitional Justice*، المجلد ١، رقم ١.

(٩٠) إليزابيث أوغليسبي Elizabeth Oglesby، "التعليم وسياسات التاريخ في غواتيمالا: إدماج ذكرى الصمت" في المنهاج الدراسي "Education and the politics of history in Guatemala: integrating 'memory of silence' into the curriculum"، في إليزابيث كول، محررة، "تدريس الماضي العنيف: تدريس مادة التاريخ والمصالحة، *Teaching the Violent Past: History Education and Reconciliation* (Lanham, Maryland, Rowman and Littlefield، ٢٠٠٧).

(٩١) بابلو دي غرييف Pablo De Greiff، "دور الاعتذارات" في عصر الاعتذار. *The Role of Apologies* in *The Age of Apology*.

بين الأفراد والمجتمعات المحلية والدول أو أفراد الجماعات المسلحة السابقة^(٩٢). وعلى نحو ما أشير إليه أعلاه، لا ينبغي لممثل أية دولة أو جماعة مسلحة غير تابعة للدولة أن يقدم اعتذاراً متوقعاً متوقفاً عنه من جانب الضحايا أو الناجين. ومع ذلك، فإن صياغة الاعتذار العلني وتقديمه على النحو الواجب يمكن أن يمثلاً مساهمة هامة واحدة في المصالحة بالنسبة لبعض الأفراد والجماعات والمجتمعات، في بعض الظروف، ولا سيما عندما يقترن بعمليات العدالة الانتقالية الأخرى مثل العدالة والحقيقة والجبر والإصلاح المؤسسي.

٤٦ - ويشير المقرر الخاص إلى أن المصالحة تنطوي على استعادة ثقة الضحايا في الدولة ومؤسساتها، وفي الظروف التي يمكن للأفراد الثقة ببعضهم بعضاً كأصحاب حقوق متساوية. ولا يمكن تحقيق المصالحة دون إحراز تقدم شامل في جميع سياقات العدالة الانتقالية. ولذلك، ينبغي ألا تعتبر المصالحة بديلاً للعدالة أو تؤدي إلى الإفلات من مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني من العقاب (A/HRC/21/46، الفقرة ٦٦).

٤٧ - ويشدد المقرر الخاص على أن الاعتذارات يجب أن تشكل سياسة مؤسسية ويجب أن تكون مستدامة بصورة علنية وقطعية وأن يتم تأكيدها من جديد من قبل المسؤولين الرفيعة المستوى في الدولة ومن السلطات الأخرى فيها. ولا ينبغي تشويه الاعتذارات الصادرة عن الدولة في إطار الاعتراف بالمسؤولية عن الانتهاكات السابقة بأفعال مناوئة يقوم بها مسؤولو الدول في وقت لاحق، لأنها يمكن أن تتسبب في إيذاء الضحايا من جديد وأن تؤدي إلى انتهاكات جديدة لالتزامات الدولة في مجال حقوق الإنسان. وفي حال الإتيان بأفعال تتعارض مع الاعتذار الأصلي، فيجب على السلطات المختصة أن تؤكد علناً من جديد اعتذار الدولة وسياسات العدالة الانتقالية الأخرى، بما يتفق مع مبدأ عدم التراجع فيما يتعلق بالالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان.

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

٤٨ - يُلخّص المقرر الخاص أدناه الاستنتاجات الرئيسية والإجراءات الموصى بها لتصميم الاعتذارات الفعالة وتنفيذها.

التشاور مع الجهات المقصودة بالاعتذار

٤٩ - يعتبر التشاور الشامل والفعال مع الجهات المتضررة من الأضرار التي لحقت أمراً أساسياً لتقديم اعتذار يركز على الضحايا. فهو يُمكن مقدم الاعتذار من معرفة ما يريده الضحايا وما يحتاجون إلى سماعه وما لا يريدون سماعه. والوضع الأمثل في هذا الصدد هو أن تتاح للضحايا فرصة قراءة مشروع الاعتذار وتقديم تعقيباتهم على مدى ملائمة اللغة المستخدمة فيه وعلى مكان وسياق تقديم الاعتذار، مما يساعد على تجنب الوقوع بلا ضرورة في المزالق وتفادي احتمال تقديم اعتذار يضر أكثر مما ينفع. وفي الحالات التي يتم فيها إصدار اعتذارات جماعية، من المهم أن تتشاور مجموعات الضحايا فيما بينها وأن تتفق، قدر الإمكان، على المعايير التي يودون أن يشملها الاعتذار.

(٩٢) ميليسا نوبلز Melissa Nobles، "سياسات الاعتذارات الرسمية، *The Politics of Official Apologies*"، الصفحة ٣١.

التشاور داخل الدوائر المناصرة للجهة المقدمة للاعتذار

٥٠ - من أجل تقديم اعتذار مجد لا يتم لاحقاً تقييده أو إلغاؤه أو تقويضه، ينبغي لمقدمي الاعتذار أن يجروا مشاورات على نطاق واسع داخل الدوائر المناصرة لهم. وإذا كانت هناك حدود لما يمكن أن يقوله مقدم الاعتذار، فينبغي على الأقل أن يُبلِّغ الاعتذارُ بوضوح للضحايا وممثليهم كجزء من عملية التشاور، وذلك من أجل إدارة التوقعات في أوساط الضحايا.

التسمية والاعتراف بضرر أُلحق عن عمد أو عن إهمال

٥١ - ينبغي أن يبدأ الاعتذار العلني بإقرار واضح لطبيعة وحجم ومدة الضرر الذي أصاب الضحايا. وينبغي أن يُحدّد بوضوح ما إذا كان الضرر قد أُلحق عن عمد، ومع نية مبيّنة، أو عن إهمال. وينبغي الاعتراف بالآثار المباشرة وغير المباشرة للضرر الذي أصاب مختلف فئات الضحايا. وينبغي أن تُحدّد فيه بوضوح الأبعاد الجنسانية للضرر. ولا ينبغي بأي حال من الأحوال أن يُستخدم الاعتذار كمنبر للحد من المسؤولية القانونية أو حجبها.

الاعتراف بالصادق بالمسؤولية الفردية أو التنظيمية أو الجماعية

٥٢ - الاعتذارات الصادقة ضرورية من أجل الإقرار بصحة تجربة الضحايا واستعادة كرامتهم. ويُعتبر إثبات حقيقة ما جرى، على الدوام تقريباً، شرطاً مسبقاً، ولكن الاعتذار، في بعض الحالات، يمكن أن يُجرّض فعلياً على إجراء عملية للكشف عن الحقيقة. وفي ضوء الحقيقة، ينبغي أن يُعترف بوضوح في الاعتذار بالمسؤولية - الفردية والتنظيمية و/أو الجماعية - وينبغي قبول اللوم عن إلحاق الضرر. ولا ينبغي أن تكون هناك أية محاولة لتبرير الضرر أو شرحه أو ترشيده أو الإشارة إلى سياقه. وفي الظروف التي يُعتقد فيها مقدم الاعتذار أن بعض عناصر الضرر السابق أو انتهاكات حقوق الإنسان السابقة كان لها ما يبررها، فإن الاعتذار العلني ليس الوقت أو المكان لتجديد تأكيد هذا الاعتقاد.

بيان الندم والأسف فيما يتعلق بالأفعال أو الإغفالات غير المشروعة

٥٣ - وينبغي أن يشمل الاعتذار بياناً واضحاً بالندم على إلحاق الأضرار المحددة بالاسم وينبغي اختيار اللغة المستخدمة بعناية للتعبير الصادق عن الندم. ويجب أن تكون غير مقيدة بشروط أو تحفظات.

تقديم الاعتذار في سياق مصمم على نحو يحقق أقصى استفادة ممكنة منه

٥٤ - ينبغي النظر بعناية في توقيت وسياق تقديم الاعتذار، وأن يتم في أفضل الأحوال بالتشاور مع الضحايا، وأن يتم ترتيبه، عند الاقتضاء، بالاقتران مع مناسبات أخرى. وفي بعض الحالات، قد يكون من المناسب أن يتزامن تقديم الاعتذار مع الاحتفال بذكرى سنوية أو بتاريخ آخر يعتبر مهماً بنظر الضحايا. وفي حالات أخرى، قد يكون من الأنسب أن يصدر الاعتذار في ختام تحقيقات ترمي إلى إثبات حقيقة ما حدث، من قبيل الاستعراض التنظيمي الداخلي، والمحكمة الجنائية، وعملية الكشف عن الحقيقة أو التحقيق العلني. وينبغي أيضاً تنظيم مكان تقديم الاعتذار لزيادة تأثيره وفعالته إلى الحد الأقصى.

تقديم الاعتذار من قبل أشخاص يتمتعون بالمصداقية للتكلم باسم المنظمة أو المؤسسة ٥٥ - يجب أن يتمتع الشخص أو الأشخاص الذين يقع عليهم الاختيار لتقديم الاعتذار بصفات القيادة والمصداقية اللازمة لتمثيل أولئك الذين أخطوا الأضرار، على نحو فعال. ويجب أن يتمتع الشخص الذي يقدم الاعتذار بالسلطة اللازمة للتكلم بالنيابة عن الدولة أو المنظمة المسؤولة عن الأضرار. ومن المهم أن يعترف كل من الضحايا والمنظمة أو المؤسسة المقدمة للاعتذار على حد سواء بسلطة مقدم الاعتذار - ويُعدّ هذا الاعتراف عنصراً أساسياً لتجنب التقليل في وقت لاحق من شأن الاعتذار أو رفضه أو تقويضه.

تقديم الاعتذار مع إبداء الاحترام الواجب لضحايا الأضرار ولكرامتهم وحساسيتهم ٥٦ - تتسم الطريقة التي يتم بموجبها تقديم الاعتذار بأهمية مركزية. إذ ينبغي لمقدم الاعتذار أن يتكلم بوضوح باستخدام مصطلحات واضحة ولا لبس فيها. وينبغي بأي ثمن تجنب استخدام مصطلحات أو لغة لا تراعي حساسيات الضحايا. فالضحايا يدركون تماماً طبيعة الاعتذارات المسرحية الطنانة أو الجوفاء. وتشكل النزاهة والإخلاص والتواضع عناصر أساسية في تقديم الاعتذارات بشكل فعال. وفي بعض الحالات، قد يكون من المناسب ربط الاعتذار العلني بمناسبات سياسية أو مجتمعية أو دينية أوسع نطاقاً أو بمناسبات أو طقوس دينية من أجل تعظيم قوة الاعتذار العلني الرمزية إلى الحد الأقصى.

إعطاء وعد موثوق بعدم التكرار

٥٧ - من المرجح أن تكون الاعتذارات غير فعالة في حد ذاتها إلا إذا كانت مدعومة بوعد موثوق بعدم التكرار. وينبغي أن يشير الاعتذار بوضوح إلى الخطوات العملية التي اتخذت لضمان عدم قيام الجهة المقدمة للاعتذار، الفردية أو التنظيمية أو المؤسسية، بإلحاق الأضرار نفسها مرة أخرى. ويجب ألا يكون لدى الجهة المقدمة للاعتذار أي شعور بالحق بالصفح عنها أو بتوقع الصفح أو القبول أو المصالحة.

التعويض أو الجبر المناسب

٥٨ - وينبغي أن تقترن الاعتذارات، حسب الاقتضاء، بتدابير لجبر الضرر تكون مصممة لمساعدة الأشخاص الذين تأثروا بالأضرار السابقة. وقد تشمل الاعتذارات قبول المسؤولية القانونية، والالتزام بتقديم تعويض نقدي، وإعادة الحقوق للضحايا و/أو إقامة احتفالات مناسبة أو أعمال لتخليد ذكرى الضحايا. ويمكن أن تشمل تدابير الجبر أيضاً التزاماً بتحقيق العدالة والكشف عن الحقيقة ونشر المعلومات على نحو كامل وفعال.

عدم النكوص

٥٩ - ينبغي أن تكون الاعتذارات جزءاً من سياسة الدولة، المستمرة والمؤكدة على مر الزمن، التي لا يجوز بموجبها السماح بالنكوص عن الاعتذار الأصلي أو اتخاذ إجراءات تتعارض معه.

الاعتذارات والمصالحة

٦٠ - ويمكن أن تسهم الاعتذارات العلنية التي تتم صياغتها وتقديمها بشكل صحيح، في عمليات المصالحة عندما تقترن باستراتيجية شاملة للعدالة الانتقالية. وينبغي ألا تستخدم المصالحة على أساس أنها استعادة ثقة الضحايا في الدولة ومؤسساتها وبالظروف التي يمكن للأفراد الثقة ببعضهم بعضا باعتبارهم أصحاب حقوق متساوية، ولا الاعتذارات التي اعتمدت في ذلك السياق، كبديل للعدالة الجنائية أو غيرها من تدابير العدالة الانتقالية.